سلطة النقد الفلسطينية

استعدادات سلطة النقد الفلسطينية

لإصدار عملة وطنية

إعداد

محمد عطا الله

دائرة الأبحاث والسياسات النقدية

مقدمة إلى ورشة العمل الدولية حول العملة الفلسطينية،

جامعة الخليل، 11 آذار، 2014.

© آذار، 2014.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2014. *وزارة تخطيط والتعاون الدولي. لا تأخذ على محمل الجد.*
رام الله – فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية
ص ب. 452، رام الله – فلسطين.

هاتف: 2415250 2 (970/972 +)
فاكس: 2409922 2 (970/972 +)
الرقم المجاني: 1800500700
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكتروني: http://www.pma.ps

المحتويات

المقدمة..... 1

أهمية العملة الوطنية..... 1.

جاهزية سلطة النقد الفلسطينية لمرحلة الإصدار..... 3...

الاعتبارات الخاصة بمرحلة الإصدار..... 4

1. الإطار القانوني4

2. الإطار المؤسساتي..... 6

3. إطار الاقتصاد الكلي..... 10

4. الإطار السياسي..... 13

الاعتبارات الخاصة بعملية الإصدار نفسها..... 17

1. رسم وتحديد سياسة الإصدار 17

2. المعالجة القانونية للعملة 17

3. تحديد الهيكل التنظيمي الذي سيتولى عملة إصدار العملة 18

4. اختيار عملة الربط..... 18

5. تحديد قيمة العملة..... 19

6. القبول العام والثقة بالعملة الجديدة 19

7. حجم الكتلة النقدية 20

الخلاصة..... 21

المراجع..... 22

المقدمة

منذ ما يزيد على نصف قرن وفلسطين لا تمتلك عملة خاصة بها، حيث كان الدينار الأردني خلال الفترة التي سبقت عام 1967 عملة التداول الرسمية. وبعد أن وقعت الأراضي الفلسطينية في قبضة الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967، أصبح الشيكل الإسرائيلي الجديد إلى جانب الدينار الأردني عملتي التداول الرسمية. وحتى بعد التوقيع على اتفاق السلام المرحلي مع الجانب الإسرائيلي في 13 أيلول 1993، ومجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتأسيس سلطة النقد الفلسطينية، بموجب اتفاق باريس الاقتصادي الموقع في 29 نيسان 1994، لم تمتلك فلسطين عملتها الوطنية، جراء تأجيل النظر في موضوع العملة الفلسطينية المستقلة إلى مرحلة مفاوضات الحل النهائي.

أهمية العملة الوطنية

يستحوذ موضوع إصدار العملة الفلسطينية المستقلة على أهمية خاصة لدى الفلسطينيين، فبالإضافة إلى الاعتبارات السياسية (رمز السيادة والاستقلال)، هنالك العديد من الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بتنمية الاقتصاد الفلسطيني. **فمن ناحية**، تسهم العملة الوطنية في تمويل القطاع العام من خلال ما يعرف بعائد الإصدار (Seigniorage)، أو الإيرادات المتأتية من سك العملة. إضافة إلى إتاحة المجال أمام الحكومة لإصدار سندات وأذونات خزينة بالعملة المحلية، لمساعدتها على معالجة وتمويل عجز الموازنة وإدارة السياسة المالية العامة بشكل أفضل وتقليل حجم الاعتماد على الخارج، والذي سيعمل بدوره على تنشيط سوق ما بين المصارف وتنشيط الأسواق المالية، وبما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الفلسطيني.

ومن ناحية ثانية، تتيح العملة الوطنية المجال أمام سلطة النقد لتحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على استقرار الأسعار المحلية الذي يعد وظيفة أساسية لها، وذلك من خلال ممارسة السياسة النقدية، والتحكم في عرض النقد وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على معدلات التضخم في فلسطين، وتشجيع النمو المستدام للاقتصاد الفلسطيني.

ومن ناحية ثالثة، تسهم العملة الوطنية في حماية النظام المصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام من التعرض للعديد المخاطر، وخصوصاً مخاطر أسعار الصرف الناتجة عن التعامل في النظام المالي متعدد العملات المستخدم حالياً في الاقتصادي الفلسطيني.

ومن ناحية رابعة، تتيح العملة الوطنية إمكانية استخدام أدوات السياسة النقدية إلى جانب أدوات السياسة المالية العامة لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني. ففي ظل غياب العملة الوطنية وعدم ممارسة السياسة النقدية، يقع على عاتق السياسة المالية العامة لوحدها كامل العبء لمعالجة الاختلالات الاقتصادية المتعلقة بضغوط الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري). غير أن فعالية السياسة المالية العامة في هذا المجال في الحالة الفلسطينية محل تساؤل كبير، وخصوصاً فيما يتعلق بتخفيف الضغوط التضخمية من خلال تخفيض الطلب الكلي، وذلك نظراً للاختلالات التي تعاني منها السياسة المالية العامة نفسها (سيطرة نفقات الأجور على غالبية الإنفاق، وتراجع الإنفاق الاستثماري، وتزايد العجز).

لكن في المقابل، ومن خلال تحديد سعر صرف مناسب للعملة الوطنية يمكن التوصل إلى سياسة تسعيرية تعمل على خفض التذبذبات في الأسعار المتأتية من اختلاف أسعار الصرف الخاصة بالعملات المستخدمة حالياً في التسعير داخل فلسطين، وبالتالي خلق مزايا سعرية تنافسية للصادرات الفلسطينية. كما يساعد استخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة في دعم الاستراتيجيات التنموية، وخصوصاً في مجال إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، وإدارة التدفقات النقدية والرأسمالية في الاقتصاد وبما يسهم في تشجيع الاستثمار الأجنبي، وإدارة القطاع الخارجي بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

بشكلٍ عام، تعتبر العملة الوطنية أمراً جوهرياً وأساسياً لتحقيق الاستقرار النقدي، الذي يعمل على تشجيع النمو المستدام في الاقتصاد الفلسطيني.

جاهزية سلطة النقد الفلسطينية لمرحلة الإصدار

يحتل موضوع إصدار العملة الوطنية أهمية خاصة لدى سلطة النقد. ولهذه الغاية، عقدت خلال الفترات الماضية العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل، التي جاءت توصياتها مطالبة بتأجيل البت في موضوع إصدار العملة الوطنية حتى يتم تهيئة العديد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية المسبقة لمرحلة الإصدار. كما لا يزال هذا الموضوع يحتل في الوقت الراهن أعلى قائمة اهتمامات وأولويات سلطة النقد، بإخضاعه لمزيد من التحضير والبحث والدراسة، التي سيتم رفع نتائجها مباشرة إلى المستوى السياسي في الوقت المناسب، ليتم اتخاذ القرار المناسب بشأن عملية الإصدار عندما تصبح الظروف مهيأة لذلك.

وسلطة النقد باعتبارها أحد الأطراف الرئيسة المشاركة في موضوع إصدار العملة، والجهة المنوط بها وحدها حق امتياز إصدار العملة الوطنية، تمكنت من خلال تكثيف جهودها على هذا الصعيد من تحقيق العديد من الإصلاحات المؤسسية في النظام المصرفي الفلسطيني ليصبح أكثر تناغماً مع مرحلة الإصدار، إلى جانب تهيئة العديد من الاعتبارات والمتطلبات والشروط المسبقة لهذه المرحلة، وباتت قادرة على إصدار وإدارة العملة الوطنية وإدارة السياسة النقدية في الوقت الذي يتم فيه اتخاذ القرار بإصدار العملة.

وفي ذات السياق، أشارت العديد من التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى جاهزية سلطة النقد للقيام بمهام البنك المركزي، بما في ذلك إصدار وإدارة العملة الوطنية وتنفيذ سياسة نقدية سليمة، وذلك عقب الإصلاحات المؤسسية الفعالة التي قامت بها منذ العام 2007.

ومع ذلك، **فإن سلطة النقد باعتبارها أحد الأطراف الرئيسة المشاركة في موضوع إصدار العملة، والجهة المنوط بها وحدها حق امتياز إصدار العملة الوطنية، تدعو إلى توخي الحرص الشديد عند طرح موضوع العملة الوطنية، حتى لا تطغى الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية، وتؤدي إلى اختيار توقيت غير مناسب للإصدار، خاصة وأن الحفاظ على قيمة العملة هو أهم من إصدارها.**

الاعتبارات الخاصة بمرحلة الإصدار

يعتبر موضوع إصدار العملات الجديدة من المواضيع الشائكة التي تستدعي دراسة وتهيئة العديد من الاعتبارات والشروط المسبقة، وذلك لضمان نجاح عملية الإصدار وتحقيق الفوائد المرجوة منها، وفي نفس الوقت تجنب المخاطر التي قد ترتبط مع إصدار العملة.

هذه الاعتبارات من شأنها ضمان قدرة سلطة النقد نفسها على إدارة العملة والحفاظ على قيمتها واستقرارها، وإدارة سعر صرفها، بما يضمن عدم انهيارها. كما تسهم هذه الاعتبارات في جعل العملة الفلسطينية منافسة للعملات المتداولة حالياً في فلسطين، وتمتعها بصفة القبول العام من قبل جمهور المواطنين، وبالتالي الوصول إلى سياسة مستقرة، سواء كان ذلك على مستوى الوضع المالي في فلسطين بشكل عام من خلال توفر التدفقات المالية لتسوية المدفوعات بشكل فعال ومأمون، أو على مستوى سلطة النقد بشكل خاص من خلال توفر جهاز مصرفي قوي وأمين وفعال.

ولهذه الغاية، تواصلت جهود واستعدادات سلطة النقد لمرحلة الإصدار، لضمان النجاح فيها وتحقيق النتائج المرجوة منها. وتركزت هذه الاستعدادات بشكل رئيس ضمن أربعة أطر أساسية، إضافة إلى الاعتبارات الخاصة بعملية الإصدار نفسها. وقد تمكنت سلطة النقد من تحقيق العديد من الإنجازات فيها في مجال وتهيئة الشروط المسبقة لمرحة الإصدار. وهذه الأطر هي:

1. الإطار القانوني

تحتاج الرقابة الفاعلة التي تمارسها سلطة النقد لتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية والنقدية إلى توفر المعلومات والصلاحيات الرقابية، والغطاء القانوني، بما في ذلك الأطر القانونية التي توضح أسس التعامل مع قضايا الإفلاس وحماية المستهلكين والملكيات الخاصة، والاعتماد على مبادئ المحاسبة الدولية، وتوفير القواعد التي تنظم أعمال المؤسسات المالية غير المصرفية، وتوفير نظم مقاصة ومدفوعات فعالة ومأمونة لتسوية الصفقات المالية.

وتمثل هذا الغطاء بإقرار العديد من القوانين الأساسية والمساندة، وخاصة قانون المصارف، وقانون مكافحة غسل الأموال، وقانون البنك المركزي، وقانون الشركات، وقانون ضريبة الدخل، وقانون السوق المالية، وغيرها. وفي هذا السياق عملت سلطة النقد على تأمين الغطاء القانوني المناسب لمرحلة إصدار العملة الوطنية من خلال إصدار القوانين التالية:

- **قانون المصارف:** تم إصدار قانون المصارف الجديد رقم (9) لسنة 2010، ليحل محل قانون المصارف السابق رقم (2) لسنة 2002. وجاء إصدار هذا القانون الذي تم إعداده وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية ليلبي حاجة الجهاز المصرفي فيما يتعلق بالتعامل مع المستجدات المصرفية، وبما يسهم في تعزيز ثقة المؤسسات الدولية والإقليمية بالجهاز المصرفي الفلسطيني. كما وفر هذا القانون السند القانوني لسلطة النقد لإنشاء وتأسيس وإدارة نظام المدفوعات الوطني، وتأسيس المؤسسات العاملة في مجال ضمان الودائع والقروض ومعاهد تدريب. وكذلك أعطى هذا القانون لسلطة النقد الحق في إصدار أدوات الدين المختلفة لتنظيم وإدارة السيولة.

- **قانون مكافحة غسل الأموال:** تم إصدار هذا القانون قرار بقانون رقم (9) لسنة 2007. وجاء إصدار هذا القانون في ضوء مستجدات العمل المصرفي على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة. ويهدف هذا القانون إلى تجنيب القطاع المصرفي بشكلٍ خاص والاقتصاد الفلسطيني بشكلٍ عام الآثار السلبية لجرائم غسل الأموال. ويتضمن القانون الأطر والإجراءات التي ينبغي على المصارف والمؤسسات المالية الأخرى اتخاذها تحوطاً لمنع وقوع هذا النوع من الجرائم، والذي قد يهدد الاستقرار المالي. كما حدد عقوبات رادعة لكل من يمارس هذه الجرائم في فلسطين.

- **قانون البنك المركزي الفلسطيني:** يشكل قانون البنك المركزي الفلسطيني (المتوقع إصداره في الفترة القريبة القادمة) حجر الأساس في موضوع إصدار العملة. فهو من ناحية يشكل البنية القانونية الأساسية لتحول

سلطة النقد إلى بنك مركزي حديث كامل الصلاحيات. كما يوفر من ناحية ثانية الأسس القانونية الكفيلة بتمكين سلطة النقد من إدارة وإصدار عملة وطنية وتنفيذ سياسة نقدية سليمة، وذلك من خلال تضمينه بنوداً تؤكد على **استقلالية البنك المركزي** في مجال اختصاصه، إلى جانب مبادئ الحوكمة والممارسات الدولية الفضلى الكفيلة بجعل سلطة النقد/البنك المركزي مؤسسة تتمتع بأعلى درجات الشفافية والمساءلة.

يذكر في هذا السياق، إلى أنه ليس من الضروري أن يتزامن إصدار العملة الوطنية مع التحول إلى بنك مركزي، خاصة وأن قرار الإصدار بالأساس قرار سياسي يحتاج إلى تهيئة مجموعة من الاعتبارات الضرورية لنجاح عملية الإصدار. في حين أن التحول إلى بنك مركزي يشكل ضرورة ملحة تقتضيها مصلحة وحاجة الجهاز المصرفي وتطوره بشكل خاص، والنمو الاقتصادي المستدام بشكل عام.

بشكل عام، توفر هذه القوانين مجتمعة عناصر الحداثة والشمولية التي تتوافق مع أفضل المبادئ والممارسات الدولي، كما توفر لسلطة النقد/البنك المركزي المصداقية الضرورية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، بما يخدم النمو المستدام للاقتصاد الفلسطيني.

2. الإطار المؤسساتي

عملت إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية على السيطرة على جميع النواحي المالية والنقدية للضفة الغربية وقطاع غزة، بإصدارها العديد من الأوامر العسكرية الهادفة إلى تقييد النشاط المالي وإحكام السيطرة والرقابة عليه. ومن ابرز هذه الأوامر، الأمر العسكري رقم (47) الذي نص على إغلاق جميع فروع المصارف العربية العاملة في فلسطين، في الوقت الذي سمحت بفتح فروع للمصارف الإسرائيلية التي عملت على تحويل الجزء الأكبر من مدخرات الاقتصاد الفلسطيني لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي. والأمر العسكري رقم (79) الذي أصبحت بموجبه العملة الإسرائيلية عملة رسمية متداولة في الأراضي الفلسطينية.

ومع بزوغ العملية السلمية عام 1993 فتحت آفاق جديدة أمام إعادة بناء وتطوير القطاع المصرفي الفلسطيني. فقد نص اتفاق باريس الاقتصادي على تشكيل سلطة نقدية فلسطينية، لها كافة الصلاحيات التي يتمتع بها أي بنك مركزي في أية دولة مستقلة. وأصبحت هذه السلطة تتولى الإشراف العام على البنوك وترخيصها وتنظيم نشاطاتها وفقاً للاتفاقات الدولية خاصة مبادئ لجنة بازل. كما وفرت هذه الاتفاقات آلية عمل جديدة لافتتاح المصارف وحددت مرجعيتها القانونية، الأمر الذي ساهم في الانتشار الواسع للمصارف وفروعها.

وجاء هذا التوسع والانتشار منسجماً مع الخطوات الضرورية لإصلاح التشوهات التي خلفها الاحتلال للقطاع المالي الفلسطيني بشكل عام والمصرفي بشكل خاص. وعلى الرغم من أن القطاع المصرفي والمالي لا زال مقيداً بمسألة غياب العملة الوطنية، وباستخدام ثلاث عملات كعملات قانونية رسمية قابلة للتداول ووسيلة لتسوية المدفوعات لكافة الأغراض، إلا أنه **ولأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني يصبح الجهاز المصرفي ذا طابع استقلالي ومتحرر من الهيمنة الإسرائيلية.**

وقد تواصلت جهود سلطة النقد الرامية إلى تهيئة النظام المصرفي الفلسطيني وتعزيز إطار المؤسسي ليصبح أكثر تناغماً مع مرحلة الإصدار. وتركزت هذه الاستعدادات في اتجاهين، تعلق الأول منها بسلطة النقد نفسها، والثاني بالجهاز المصرفي. فعلى مستوى الاتجاه الأول، تم تبني خطة طموحة (خطة التحول الاستراتيجي) **لإعادة هيكلة سلطة النقد وعملياتها** لتصبح أكثر توافقاً مع المعايير والممارسات الدولية الفضلى، ولتصبح بنك مركزي حديث وكامل الصلاحيات لدولة فلسطين المستقلة. وقد تمخضت هذه الخطة عن:

1. استكمال الهيكل التنظيمي لسلطة النقد، سواء من حيث تشكيلة الدوائر أو المدراء والكادر الوظيفي.
2. تعزيز القدرات التحليلية والمعلوماتية لمراقبة مدخلات ومخرجات الاقتصاد الكلي، وبما يخدم توجهات سلطة النقد المستقبلية تجاه السياسة النقدية، وذلك من خلال توفير كادر جيد ومؤهل ومدرب وتوفير الآليات

المناسبة وتطوير أدوات جديدة لاستخدامها في عمليات التحليل والمراقبة بما في ذلك تعزيز استخدام النماذج الاقتصادية الرياضية والقياسية.

3. توفير الإمكانات الفنية الملائمة لإدارة احتياطي العملات الأجنبية.

4. أضف إلى ذلك، معالجة بعض الأمور الفنية الأخرى مثل التحضير وإعداد الدراسات واستقطاب الكفاءات وتدريب الموظفين وتوفير المتطلبات الإدارية وغيرها.

وفي الاتجاه الثاني عملت سلطة النقد على **تدعيم معالم نظام مصرفي سليم وأمين وفعال**، والذي يعد أحد أهم المقومات الرئيسة اللازمة لإصدار العملة الوطنية، ولجعله أكثر تناغماً مع مرحلة الإصدار، وذلك من خلال تطبيق الإجراءات التالية:

1. الإشراف الفعال على الهيئات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر (تعاميم ومذكرات لتنظيم الأعمال، وجولات تفتيش ميداني ومكتبي، واختبارات تحمل، وغيرها) للتأكد من سلامة إدارتها وسلامة مراكزها المالية، وضمان حقوق المودعين والمساهمين. وكذلك لضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب من أجل زيادة الثقة بالنظام المصرفي الفلسطيني.

2. استخدام مجموعة واسعة من الضوابط والمعايير التحوطية والاحترازية لإدارة المخاطر، بما في ذلك نسب الاحتياطي، والحدود الدنيا لكفاية رأس المال، والسيولة، والتركزات الائتمانية والتوظيفات الخارجية، ومخاطر مراكز العملات، نظم الرقابة الداخلية، وغيرها. كما تتولى سلطة النقد إجراء تقييم دوري لهذه الضوابط والمعايير لقياس مدى صلاحيتها للاستمرار.

3. تدريب وتأهيل المصارف العاملة لضمان أن يكون لديها نظام ملائم للتعامل مع مخاطر الصرف وآليات مناسبة لضبط المخاطر والقيام بالإجراءات الملائمة للتعامل مع التدفقات الرأسمالية الكبيرة.

4. سن التشريعات والقوانين الصارمة التي تحول دون جعل النظام المصرفي المحلي مركزاً لغسل الأموال مما قد يؤدي إلى زعزعة سوق الصرف المحلي.

5. تشجيع عملية دمج بعض المصارف كوسيلة لمعالجة الأزمات المصرفية خاصة تلك المتعثرة، حيث تعتبر هذه الوسيلة العلاج الناجع لكثير من المشاكل المصرفية وعلى رأسها تدني ربحية هذه المصارف، وضعف قاعدتها الرأسمالية، وانخفاض قدرتها التنافسية.

ولاستكمال تدعيم معالم النظام المصرفي، عملت سلطة النقد على **تعزيز البنية التحتية لهذا النظام** من خلال جملة من الإجراءات، تمثلت في:

1. تطبيق نظام البراق لتسوية المدفوعات الفوري.
2. تطبيق نظام (الآيبان) رقم الحساب المصرفي الدولي.
3. تطبيق نظام معلومات الائتمان، لمساعدة المصارف على تقييم الجدارة الائتمان للعميل واتخاذ قرارها الائتماني بدرجة عالية من الثقة والمهنية، وبالتالي تخفيض نسب التعثر.
4. تطبيق قاعدة بيانات خاصة لمراقبة قطاع الرهن العقاري.
5. تطبيق تعليمات الائتمان العادل وحملات التوعية المصرفية.
6. تأسيس المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، وذلك بهدف تعزيز شبكة الأمان المالي.

بشكل عام، حققت سلطة النقد من خلال الإصلاحات المؤسسية الفعالة التي قامت بها على مستوى النظام المصرفي الفلسطيني العديد من الإنجازات التي أشادت بها التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين. واعتبرت هذه التقارير أن سلطة النقد أصبحت جاهزة للتحول الى بنك مركزي كامل الصلاحيات، بما في ذلك إصدار وإدارة عملة وطنية وتنفيذ سياسية نقدية سليمة.

وقد تعزز هذا التوجه في آخر تقرير للصندوق النقد الدولي، الذي أشار إلى أن تنفيذ خطة كيري على أرض الواقع سوف يواجه العديد من التحديدات والمخاطر، ما لم يكن هناك مركزي يتولى القيام بمهمة المقرض والأخير، وحماية (تعقيم) الاقتصاد من مخاطر التدفقات المالية الضخمة التي تترافق مع تنفيذ الخطة.

3. إطار الاقتصاد الكلي

عمدت السلطات الإسرائيلية ومنذ بدايات احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967 إلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، حيث مارست العديد من السياسات الاقتصادية ووضعت العراقيل والأوامر العسكرية التي تحول دون تطور الاقتصاد الفلسطيني وتغير هيكليته. وكان لهذه السياسات العديد من الآثار السلبية، الأمر الذي أصبح معها الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً تابعاً، والسوق الفلسطيني سوقاً استهلاكياً للبضائع الإسرائيلية، وبقيت الأراضي الفلسطينية مصدراً للأيدي العاملة الرخيصة.

ومع توقيع اتفاقية السلام لعام 1993 وتسلم السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور في الأراضي الفلسطينية، ومحاولاتها الجارية لإزالة بعض العوائق التي ورّثها الاحتلال، من إعادة تأهيل البنية التحتية وتهيئة المناخ الاقتصادي لأغراض الاستثمار، بدأت بوادر الانتعاش الاقتصادي بالظهور في الأراضي الفلسطينية، والتي سرعان ما تهاوت أمام انتهاكات إسرائيل المتكررة للاتفاقيات الموقعة وما أعقبها من عدم استقرار سياسي أدى إلى تلاشي بوادر الانتعاش الاقتصادي، وبدلاً من ذلك تعرض الاقتصاد الفلسطيني إلى مزيد من الاختلالات. وقد ساهم في تعميق أثر هذه الاختلالات غياب العملة الوطنية واستخدام نظام مالي متعدد العملات، الأمر الذي جعله عرضة لتلقي العديد من الصدمات الخارجية التي تسببت في مزيد من التذبذب في النشاط الاقتصادي.

أضف إلى ذلك حساسية المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للأوضاع السياسية وتأثرها بها، وبالقيود المفروضة من قبل الإسرائيليين على حركة البضائع والأفراد، والمراوغة في تطبيق الاتفاقيات الموقعة، وإحجام بعض رؤوس الأموال العربية والأجنبية عن الاستثمار في فلسطين جراء تراجع الثقة في الأوضاع الاقتصادية والسياسية على سواء.

بشكل عام، تشتمل البيئة التي يعمل فيها الاقتصاد الفلسطيني على العديد من المؤثرات والعوامل الخارجية التي تسببت في إحداث مجموعة من الاختلالات، وأسهمت في ظل عدم توفر البيئة التنظيمية الجاذبة للاستثمار في إضعاف قدرة هذا الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في ظل اقتصاد سوق تسوده المنافسة الكاملة. ومن جملة هذه الاختلالات التي تستدعي اهتماماً خاصاً وتحتاج إلى تهيئة قبل الشروع في عملية إصدار العملة الوطنية:

- **ففي شأن الأداء الاقتصادي**، أظهرت البيانات أن معدلات النمو المتحقق في السنوات الأخيرة أصبحت تشكل مصدر خطر حقيقي، فالناتج المحلي الإجمالي في الوقت الراهن لا يختلف كثيراً عن مستواه الذي كان قبل عدة سنوات، والذي انعكس بدوره على تدني مستويات الدخل الفردي، وتسبب في تزايد معدلات الفقر، وارتفاع نسبة البطالة إلى مستويات لم يشهدها الاقتصاد من قبل، إلى جانب الارتفاع المتواصل في مستويات الأسعار نتيجة الاعتماد شبه الكلي على السلع والبضائع الإسرائيلية أو المستوردة ذات الأسعار المرتفعة.

وهذا الوضع يفرض علينا، قبل الخوض في موضوع إصدار العملة الوطنية، معالجة مظاهر الضعف وبما يمهد الطريق لإقامة اقتصاد فلسطيني قادر على الحياة، وذلك من خلال مزيد من التفعيل لدور القطاع الخاص، وإلغاء القيود والمعيقات التي فرضها الاحتلال، وتوفير البيئة التنظيمية الجاذبة للاستثمار، وفرض السيادة الفلسطينية الكاملة لتمكين السلطة الفلسطينية من التحكم في السياسات الاقتصادية والمالية.

- **وفي الشأن المالي الحكومي**، ترتب على عدم وجود سياسة مالية منضبطة، زيادة واضحة في النفقات العامة جراء الضغوط الاتفاقية المتزايدة التي تعرضت لها السلطة الفلسطينية خلال السنوات الماضية دون أن يقابلها زيادة مماثلة في جانب الإيرادات، مما تسبب في تزايد مستمر في العجز الحكومي.

ويعتبر الانضباط في السياسة المالية الحكومية مطلباً رئيساً لاستقرار العملة، حيث يضمن هذا الانضباط تحقيق الوفر في الموازنة، خاصة الجارية منها، أو على الأقل يضمن أن يظل العجز الحكومي صغيراً

ومحدوداً لتتمكن من السيطرة عليه وتمويله من الاقتراض (المحلي والخارجي) وليس من خلال ممارسة ضغوط على العملة وطباعة المزيد منها.

ويتطلب تحقيق الفائض في موازنة الحكومة الجارية (أو تخفيض العجز إلى أدنى مستوى ممكن) خفض عجز **الحساب الجاري في ميزان المدفوعات** الذي يشكل عنصراً مهماً في تحديد سعر صرف العملة، وذلك بتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار، وتنشيط حركة الصادرات الفلسطينية التي يستدعي إزالة الاحتلال، والحد من القيود المفروضة على حرية حركة البضائع والأفراد، والتحكم في الحدود والمعابر، والانفتاح على الأسواق الخارجية بخلاف السوق الإسرائيلي.

- **وفي الشأن الملي والمصرفي**، فمن جهة تمكنت سلطة النقد من تفعيل النظام المصرفي الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الفلسطيني وتدعيم معالم نظام مصرفي سليم وأمين وفعال، وذلك من معالجة مظاهر الضعف في هياكله وتدعيم أطره المؤسسية لمساعدته على القيام بدوره في الوساطة المالية بجذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة. وأصبح هذا النظام مهيئاً للتعامل مع مخاطر الصرف والتدفقات المالية الكبيرة، دون زعزعة سوق الصرف المحلي، وبما يدعم الثقة في النظام المصرفي الفلسطيني.

لكن من جهة ثانية، لا تزال بقية المؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية (أهمها شركات التأمين والرهن العقاري والتمويل التأجير) تعاني من ضعف في هياكلها وتحتاج إلى مزيد من التدعيم للقيام بدورها، باستثناء قطاع الأوراق المالية الذي أظهر تزايداً واضحاً في نمو الوعي والثقافة الاستثمارية تجاه هذا القطاع الواعد، لما يحققه الاستثمار في هذا القطاع من أرباح مرتفعة وسريعة، مقارنة بالعوائد التي يحققها الاستثمار في قطاعات أخرى. ومع ذلك، تميز الاتجاه العام لأداء هذا القطاع بالتذبذب، جراء تأثره بالتغيرات التي تشهدها الأسواق المالية للدول المجاورة كالأردن ودول الخليج العربي.

بشكل عام، تمثل هذه البيئة الاقتصادية الخلفية والبيئة التي ستصدر فيها العملة، والتي يتوجب العمل على معالجة مظاهر الاختلال فيها وتهيئتها لمرحلة الإصدار. آخذين بعين الاعتبار أن استكمال تهيئة الإطار الاقتصادي منوط بدرجة كبيرة بتطورات الوضع السياسي.

وبهدف التعامل مع هذه الاختلالات والتخفيف من حدة تداعيات هذه البيئة على العملة الوطنية وعلى السياسة النقدية المستقبلية، لجأت سلطة النقد إلى **إيجاد الوسائل الكفيلة بمتابعة ومراقبة مدخلات ومخرجات الاقتصاد الكلي، ورصد كافة التغيرات فيه، وتطوير أدوات جديدة تستخدمها في عمليات التحليل والمراقبة، وبما يخدم توجهاتها تجاه السياسة النقدية**، وذلك من خلال:

- الارتقاء بمستوى المواضيع التي تعالجها ومخرجاتها إلى المستوى الذي يتماشى من المواضيع التي تعالجها البنوك المركزية الأخرى، بما في ذلك تقارير السياسة النقدية، والأبحاث والدراسات المتخصصة في مجالات الاقتصاد الكلي والنقدي، التي تم نشر عدد منها في دوريات دولية محكمة.
- تطوير مؤشر لدورة الأعمال، يتولى رصد التذبذبات في النشاط الاقتصادي من خلال القطاع الصناعي، بما فيه الإنتاج والتوظيف وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الفلسطيني. ويتم نشر نتائج هذا المؤشر بشكل شهري.
- الارتقاء بمستوى البيانات الإحصائية وضمان شموليتها وحداثتها ودقتها، وذلك من خلال الانضمام لمعايير النشر العامة والخاصة الصادرة عن صندوق النقد الدولي.
- كما تم وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي، إدراج صفحة إحصائية خاصة لفلسطين ضمن "تقرير الإحصاء المالي الدولي" (International Financial Statistics, IFS)، أسوة بدول العالم.

4. الإطار السياسي

مما لا شك فيه أن الأوضاع السياسية تؤثر سلباً على الاقتصاد الفلسطيني، ومن المتوقع أن تؤثر أيضاً على العملة الفلسطينية على الأقل في المدى القصير. فانطلاق عملية السلام وتوقيع إعلان المبادئ المشترك بين الجانبين

الفلسطيني والإسرائيلي، وما تلا ذلك من اتفاقات كاتفاق القاهرة، وواي ريفر، واتفاق باريس الاقتصادي، أفرزت وضعاً سياسياً على أرض الواقع غاية في التعقيد. فمن جهة شكلت بداية لمحاولة فرض السيادة وتهيئة الظروف قدر الإمكان لإيجاد دولة فلسطينية كحقيقة قائمة كون العناصر الأساسية أو المقومات المعروفة في الاصطلاح السياسي لقيام الدولة متوفرة كالشعب والأرض والسلطة الحاكمة.

غير أن هذا الواقع قد اصطدم من جهة أخرى بالتعنت الإسرائيلي لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، علماً أن ما اتفق عليه لا يعني الكثير بالنسبة للشعب الفلسطيني وقيادته، خاصة وأن الأمور الأساسية الجوهرية أو ما يمكن تسميتها بالقضايا الأساسية للشعب الفلسطيني كالقدس، واللاجئين، قد تم تأجيل البت فيها إلى مفاوضات الوضع الدائم.

وقد تسبب هذا الوضع بمزيد من التعقيد والإرباك في الشارع الفلسطيني وجعل النتائج المشرقة المتوقعة للخطط التي ترافقت مع بداية العملية السلمية تذهب إدراج الرياح. كما استحوذ ما يجري على الساحة السياسية على جزء كبير من اهتمام المستوى السياسي الفلسطيني، خاصة فيما يتعلق بمماطلة إسرائيل في تطبيق الاتفاقات الموقعة والاستيطان وتهويد القدس العربية، وغيرها.

ومع ذلك يبقى حلم السيادة والاستقلال والتخلص من الاحتلال وإعلان دولة فلسطين المستقلة يراود أفراد الشعب الفلسطيني بكافة أطيافهم وفئاتهم، والذي تتجسد أبرز رموزه في إصدار العملة الفلسطينية المستقلة التي يتم بها جمع الضرائب ودفع رواتب موظفي القطاع العام. كما ويتجسد هذا الاستقلال بالسيطرة الفلسطينية على الحدود والمعابر، وبما يتيح للأفراد والبضائع ورؤوس الأموال حرية التنقل والحركة.

بشكل عام، هناك مجموعة من القضايا السياسية التي يتوجب النظر إليها والتعامل معها وتهيئتها استعداداً لمرحلة إصدار العملة الوطنية. وهذه القضايا تتمثل في:

- **الانفراج السياسي:** رغم أن هناك الكثير من الاهتمامات السياسية التي تطغى على موضوع إصدار النقد، كمتابعة ما يجري على الساحة السياسية وسبل تطبيق الاتفاقات الموقعة والمماطلة الإسرائيلية والاستيطان

وتهويد القدس. إلا أنه ينبغي من ناحية أخرى ألا يغيب عن الأذهان أن الانفراج السياسي المرتقب يتبعه بلا شك مناخ اقتصادي أفضل. كما أن تحسن الوضع السياسي يعني بالضرورة تحسن الوضع الاقتصادي، الأمر الذي يمهد الأرضية لأن تكون جاهزة لاتخاذ القرار بإصدار العملة على المستويين السياسي والاقتصادي.

- **التنسيق والتشاور:** يجب أن لا يغيب عن الأذهان أن قرار إصدار العملة لا يتعلق فقط بفلسطين والفلسطينيين، وإنما هناك جهات أخرى تؤثر وتتأثر بهذا القرار، الأمر الذي يحتم علينا ويدعونا للتشاور معها، وخصوصاً الأردن وإسرائيل. فمن جهة، يعتبر التنسيق والتشاور مع الجانب الأردني ضرورياً نظراً لوجود أرصدة من النقد الأردني داخل فلسطين، وسحب هذه الأرصدة من التداول مرة واحدة قد يخلق الكثير من الإشكالات للاقتصادي الأردني. وهذا يستدعي ضرورة التنسيق بين سلطة النقد الفلسطينية والبنك المركزي الأردني على آلية تحويل الدينار وسحبه من التداول من السوق الفلسطيني.

ومن جهة ثانية، يعتبر التنسيق والتشاور مع الجانب الإسرائيلي ضرورياً استناداً لما ورد في برتوكول باريس الاقتصادي، إذ بموجب المادة الرابعة فقرة (10–أ) من المحلق رقم (5) "سيكون الشيكل الإسرائيلي الجديد واحداً من العملات المتداولة في المناطق وسيستخدم بشكل قانوني كوسيلة للدفع لكافة الأغراض بما في ذلك الصفقات الرسمية". وأن "أية عملة متداولة وبضمنها الشيكل الإسرائيلي الجديد سيتم قبولها من قبل السلطة الفلسطينية وكافة مؤسساتها". ويمثل كل من الدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي الجديد والدولار الأمريكي واليورو الأوروبي العملات المتداولة في السوق الفلسطيني. أما بخصوص العملة الفلسطينية، فتشير المادة الرابعة فقرة (10–ب) من المحلق رقم (5) إلى "سيواصل الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي النقاش من خلال اللجنة الاقتصادية المشتركة (J.E.C) حول إمكانية إدخال عملة فلسطينية متفق عليها أو على ترتيبات نقدية بديلة مؤقتة للسلطة الفلسطينية".

المهم في الأمر، أن ما ورد في بروتوكول باريس الاقتصادي لم يلغي من حيث المبدأ حق الفلسطينيين في إصدار عملتهم الخاصة، وإنما أقر بإمكانية إصدار مثل هذه العملة. يضاف إلى ذلك أن هذا الاتفاق هو اتفاق مرحلي مؤقت يفترض أن ينتهي مفعوله في الرابع من أيار 1999. ومن ناحية ثانية، وبعد الاعتراف بفلسطين كدولة في الجمعية العمومية للأم المتحدة (قرار 19/67 في 19 تشرين ثاني 2012)، فإن إمكانية إصدار العملة الفلسطينية، وحتى بصورة أحادية دون النقاش مع الجانب الإسرائيلي أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى، خاصة وأن العملة حق معترف به من حقوق أي دولة من دول العالم. ومن هذا المنطلق، فلا يوجد في القانون الدولي ما يمنع دولة فلسطين من إصدار عملتها الوطنية.

وهذا ما أكدته سلطة النقد في الكتاب الذي أرسلته إلى مجلس الوزراء في الثالث من تشرين ثاني 2011، بأن قرار إصدار عملة فلسطينية هو قرار فلسطيني وطني، والتنسيق الوحيد المطلوب من قبل اللجنة الاقتصادية المشتركة (J.E.C) يتعلق بآليات تخفيض حجم الشيكل في السوق المحلي لكونه من العملات المتداولة في السوق الفلسطيني.

- **السيطرة على الحدود والمعابر وضمان حرية الحركة:** مما لا شك فيه أن السيطرة الفلسطينية على الحدود والمعابر تمثل أحد رموز السيادة والاستقلال. ومع ذلك فقد تتجسد هذه السيطرة من خلال بعض الترتيبات البديلة الأخرى، شريطة أن تكفل وتضمن هذه الترتيبات حرية الحركة على الحدود والمعابر وحرية حركة ونفاذ الأفراد والبضائع والخدمات، وحرية حركة التدفقات النقدية، وبما يسهم في المحافظة على استقرار سعر الصرف.

- **الدعم الدولي:** مما لا شكل فيه أن الاعتراف بفلسطين كدولة في الجمعية العمومية للأم المتحدة سيعزز من إمكانية إصدار العملة الفلسطينية، والذي بدوره سيعزز أيضاً من إمكانية التوصل إلى توافق مع الجانب الإسرائيلي على إصدار العملة الوطنية إذا استدعت الضرورة ذلك. كما أن الاعتراف والدعم الدولي لفلسطين يعد عاملاً مهماً لتعزيز الثقة بالعملة المصدرة، ويتيح لها إمكانيات التبادل مع العملات الأخرى، وإمكانية

إجراء عمليات المقاصة عليها وقبولها من قبل المصارف الخارجية. وهذا يحتاج بالتأكيد إلى دعم من قبل المؤسسات الدولية ذات العلاقة، وخصوصاً صندوق النقد الدولي (المؤسسة التي تعنى بمراقبة ومتابعة القضايا النقدية وأسعار الصرف على المستوى العالمي)، حيث أنه في حال انضمام فلسطين إلى صندوق النقد سيتيح لها إمكانية الاستفادة من المزايا التي يقدمها الصندوق، خاصة في مجال بناء الاحتياطيات اللازمة للعملة ومنها حقوق السحب الخاصة التي يتم توزيعها على الدول الأعضاء في صندوق النقد. يضاف إلى ذلك أن إمكانية الدخول في اتفاقيات ثنائية مع بعض البنوك المركزية الإقليمية والدولية سوف يعمل على تعزيز الاحتياطيات اللازمة لدعم العملة المصدرة.

الاعتبارات الخاصة بعملية الإصدار نفسها

مما لا شك فيه أن عملية الإصدار نفسها، تحتاج إلى ترتيبات وإجراءات متعددة تلي الشروط المسبقة، والتي عكفت سلطة النقد على التعامل معها وتهيئتها بالتوازي مع تهيئة العديد من الاعتبارات المسبقة، استعداداً لمرحلة الإصدار. وتتعلق هذه الترتيبات في:

1. رسم وتحديد سياسة الإصدار

تتمثل في اختيار اسم لهذا العملة، وتحديد عملة الربط وسعر الفائدة، وسعر الصرف المناسب لها، وفئات العملة، والغطاء للمصدر منها، وتحديد الهيكل التنظيمي المطلوب في سلطة النقد الذي سترتبط به مهمة إصدار العملة، وتقدير حجم النقد المصدر في بداية طرح العملة، وتنظيم آليات الإصدار والتخلص من النقد التالف إلى جانب تنظيم دخول وخروج هذه العملة وتداولها في الخارج وقابليتها للتحويل وتنظيم عمليات الصرف الأجنبي، إضافة إلى تحديد مدى تأثر هذه العملة بالسياسة النقدية المتبعة.

2. المعالجة القانونية للعملة

تم تضمين قانون البنك المركزي الفلسطيني بنوداً تعالج ترتيبات النقد، وتركز هذه الترتيبات بشكل خاص على:

1. اسم العملة، وفئاتها، ونظام تداولها، والتزييف والتزوير، والإلغاء، والآلية القضائية لمتابعة مدى تنفيذ التعليمات من جانب المؤسسات المسموح لها بالتعامل في النقد.
2. تسمية الجهة المنوط بها وحدها حق امتياز إصدار أوراق النقد، والمسكوكات وإلغائها.
3. تضمين القانون نصاً صريحاً يمنع الإقراض المباشر للحكومة.
4. تضمين القانون نصاً صريحاً يتعلق بتحديد تحويل الأرباح المتحققة فقط إلى الحكومة، بعد اقتطاع كافة الاحتياطيات والمخصصات وتوجيهها نحو المخصص العام لزيادة رأس المال، وتدعيم المركز المالي لسلطة النقد.

3. تحديد الهيكل التنظيمي الذي سيتولى عملة إصدار العملة

تم إنشاء قسم متخصص في سلطة النقد، يعنى بشؤون النقد من إصدار للنقد الجديد، إلى جمع أوراق النقد التالف غير الصالح للتداول، وإدارة غطاء النقد المصدر، إلى جانب تشكيل بعض اللجان التي تعنى بإتلاف أوراق النقد والمسكوكات، وبالتعويض عن أوراق النقد والمسكوكات المشوهة، وبإدارة متحف المسكوكات.

4. اختيار عملة الربط

يعتبر موضوع اختيار العملة أو سلة العملات التي سيتم ربط العملة الوطنية بها من المواضيع المهمة التي تستدعي الدراسة، واتخاذ قرار بشأن اختيار أفضل البدائل المتاحة. ويتطلب مثل هذا القرار مزيداً من التركيز على بعض العوامل كالشريك التجاري الأكبر لفلسطين، وبأية عملة سيتم تمويل التجارة الخارجية الفلسطينية، والتعرف على عملة الربط لدى الدول المجاورة والاستفادة من تجاربها، والتعرف على عملات الاحتياطيات الدولية، وذلك لضمان عدم التعارض بين الاستقرار النقدي والتجارة الخارجية والاقتصاد.

5. تحديد قيمة العملة

يعتبر هذا الموضوع غاية في التعقيد، وليس بالأمر السهل، ويحتاج إلى دراسة معمقة للوصول إلى أفضل السبل الكفيلة بتحديد قيمة العملة المصدرة، ويدخل فيه مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية. فالجنيه الفلسطيني إبان فترة الانتداب صدر في ظل ترتيبات مجلس النقد الذي كان يتبنى سياسة الصرف الثابتة، وكان له غطاء الكامل من الذهب، وتم تقييمه مقابل الجنيه الإسترليني على أساس (1:1)، بمعنى أن كل جنيه فلسطيني كان يعادل جنيه إسترليني.

أما الوضع الحالي فيحتاج إلى تبني السياسات التي من شأنها الحفاظ على قيمتها واستقرارها، وتوفير الغطاء المناسب لها من العملات الأجنبية سواء كان ذلك بعملة واحدة أو بسلة من العملات، وتبني سياسة الصرف المناسبة.

مبدئياً يمكن القول أن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات يلعب دوراً مهماً وأساسياً في تحديد سعر صرف العملة. بمعنى أن يتم تحديد القيمة المقترحة للعملة من خلال تحديد نسبة الصادرات إلى المستوردات الفلسطينية، وحيث أن قيمة الصادرات الفلسطينية تشكل حوالي ربع قيمة المستوردات بعملة الدولار، فهذا يعني أن القيمة المقترحة للعملة الفلسطينية مقابل الدولار تعادل حوالي (1:4)، أي أن كل 4 وحدات من العملة الفلسطينية تعادل دولاراً أمريكياً واحداً.

6. القبول العام والثقة بالعملة الجديدة

حتى تتمتع العملة الفلسطينية بصفة القبول العام من قبل جمهور المواطنين، وحتى تكون منافسة للعملات المتداولة حالياً في فلسطين، يجب أن تستحوذ هذه العملة على ثقة وتقبل جمهور المتعاملين بها. وتتبع أهمية الثقة كونها أحد الاعتبارات المهمة في تقدير عائد الإصدار. وهذه الثقة يتم اكتسابها بالتدريج بناءً على مدى التزام الحكومة الفلسطينية وقدرتها في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي واستقرار الأسعار (ترتبط الثقة بعلاقة عكسية مع مستويات الأسعار)، والذي على ضوئها سيتم تحديد مساهمة العملة الفلسطينية في إجمالي عرض النقد في فلسطين، وخصوصاً في حال تمت عملية إحلال العملة الفلسطينية بشكل جزئي وليس كلي على دفعة واحدة.

كما يلعب العامل النفسي دوراً أساسياً في تعزيز ثقة المواطن بالعملة الجديدة. بمعنى آخر، حتى يتقبل المواطن العملة المقترحة، يفضل أن تكون قيمتها قريبة جداً من قيمة العملة الأكثر تداولاً لدية في الوقت الحالي، الأمر الذي يشعر المواطن بنوع من الارتياح النفسي في تقبل العملة الجديدة وفي استخدامها والتعامل بها.

7. حجم الكتلة النقدية

تم خلال الفترة الماضية من خلال الدراسات المتخصصة التي قامت بها سلطة النقد التعرف على حجم الكتلة النقدية التي سيتم إصدارها لتحل محل العملات المتداولة حالياً داخل فلسطين، سواء بشكل كلي أو جزئي. ورغم صعوبة هذه العملية بحد ذاتها في ظل عدم توفر إحصاءات حول الكتلة النقدية المتداولة، إلا أن سلطة النقد ومن خلال استخدام الوسائل والآليات المناسبة استطاعت التوصل إلى تقدير مناسب لحجم الكتلة النقدية، وتحديد فئات هذه العملة، إضافة إلى التوصل إلى تقديرات لحجم العائد المتوقع من إصدار العملة.

الخلاصة

ركزت هذه الورقة على استعراض الوضع السياسي والاقتصادي الذي يمثل البيئة التي ستصدر فيها العملة الوطنية، بكل ما يعانيه من اختلالات وعدم توفر البيئة التنظيمية الجاذبة للاستثمار التي ساهمت في إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في ظل اقتصاد سوق تسوده المنافسة الكاملة.

وسلطة النقد، باعتبارها الجهة المنوط بها وحدها حق امتياز إصدار العملة الوطنية، على قناعة تامة بأهمية تهيئة العديد من الاعتبارات المسبقة قبل الشروع في عملية الإصدار، إضافة إلى تهيئة الاعتبارات الخاصة بعملية الإصدار نفسها، لما لها من أثر كبير في إدارة العملة والحفاظ على قيمتها واستقرارها، وإدارة سعر صرفها، بما يضمن عدم انهيارها.

ولهذه الغاية، تواصلت جهود واستعدادات سلطة النقد لمرحلة الإصدار وإدارة سياسة نقدية بنجاح، والتي سيتم رفع نتائجها مباشرة إلى المستوى السياسي في الوقت المناسب، ليتم اتخاذ القرار المناسب بشأن عملية الإصدار عندما تصبح الظروف مهيأة لذلك.

وسلطة النقد باعتبارها البنك المركزي لدولة فلسطين والجهة المنوط بها حق امتياز إصدار العملة الوطنية تدعو إلى توخي الحرص الشديد عند طرح موضوع العملة الوطنية، حتى لا تطغى الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية، وتؤدي إلى اختيار توقيت غير مناسب للإصدار، خاصة وأن الحفاظ على قيمة العملة هو أهم من إصدارها.

المراجع

- اتفاقية إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، الموقعة بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني، واشنطن، 13 أيلول 1993.
- بروتوكول باريس الاقتصادي لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني، باريس، 29 نيسان 1994.
- الأوامر العسكرية المتعلقة بالمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- صندوق النقد الدولي، "إطار الاقتصاد الكلي والسياسة المالية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، 13 نيسان 2011.
- د. شحادة حسين، محمد عطا الله، "تقديرات عائد الإصدار من العملة الفلسطينية"، منشورات سلطة النقد الفلسطينية، كانون ثاني، 2014.
- سلطة النقد الفلسطينية، منشورات مختلفة.